

بين ترويكاً الرئاسات وترويكاً السلطات

من يملك النفوذ الأكبر في الدولة اللبنانية؟

بقلم: إبراهيم داغر

مقدمة

يزداد التلميح في لبنان في الآونة الأخيرة من قبل بعض الأطراف حول مسألة "تصحيح الخل" في تمثيل الطوائف داخل الدولة، وضرورة "إنصاف" الطائفة الشيعية تحديداً. ويعتبر هؤلاء ان التصحيح يجب ان يكون دستورياً، ويصل إلى القضاء على مبدأ المناصفة القائم بين المسيحيين والمسلمين، وفقاً لاتفاق الطائف، لصالح مبدأ المثلثة بين المسيحيين والسنة والشيعية.

ويبدو، مع مرور الوقت، بأنّ تعنّت حزب الله في شأن تسليم سلاحه إلى الدولة لم يعد متعلّقاً بمواجهة إسرائيل، بقدر ما هو متعلّق بتنشيط المثلثة دستورياً، وهو هدف يستأهل المقايضة بالسلاح لتحقيقه. وما تطمينات أمينه العام مؤخراً لإسرائيل والسعودية على حدّ سواء إلا برهاناً على ذلك.

ويأتي هذا الخطاب ليعكس المشروع الإيراني الجديد المتأقلم مع الخسائر الميدانية لمحور الممانعة، ومفاده أن تُركّز الأذرع في المرحلة المقبلة ليس على تحقيق ردع إستراتيجي ضدّ إسرائيل، بل لاكتساب انتصارات سياسية داخلية حيث تنشط، وخاصة في العراق وفي لبنان.

وربّما تعتقد إيران بأنّها قادرة على إقناع السعودية بمشروع المثلثة في لبنان لأنّه — في نظر إيران — يحقّ مكسبين كبيرين للمملكة، وهما تعزيز النفوذ السني في الدولة اللبنانية من خلال المثلثة، وكذلك تسليم سلاح حزب الله للدولة الذي سيأتي ثمناً لتحقيقها.

يدور كل هذا النقاش اليوم في ظلّ سرديّة يُسوّقها أتباع إيران في لبنان عن "مظلومية شيعية" تبرّر إعادة توزيع الصلاحيات وتعديل الدستور. لكنّ السؤال الأهمّ الذي يجب طرحه قبل الدخول في أيّة سرديّة هو: أين يكمن النفوذ الحقيقي داخل الدولة اللبنانية؟ هل هو في توزيع الرئاسات الثلاث طائفيّاً، أم في كيفية توزيع السلطات الدستورية الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ومن يمسك عملياً بمفاصلها؟

للإجابة عن هذا السؤال، لا بدّ من التمييز بين ما اصطلح على تسميته "ترويكاً الرئاسات" في لبنان، (التي أنتجها الاحتلال السوري)، وبين "ترويكاً السلطات" التي تقوم عليها الدول الحديثة.

ترويكاً الرئاسات مقابل السلطات الحقيقية

ترسّخت في الحياة السياسية اللبنانية فكرة أنّ رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب يشكّلون (من خارج الدستور) ثلاث قمم متوازية، أو ثلاثة رؤوس تتشارك (أو تنقسم) إدارة الدولة. إلّا أنّ هذه الصيغة ليست سوى ترتيب طائفي نتج عن أعراف مجتمعية وتفاهات سياسية لا تمتّ بصلّة إلى طبيعة السلطات في الأنظمة الحديثة.

وقد تطوّرت هذه الأعراف لتشمل مفاهيم مُستحدثة، كالميثاقية، والديمقراطية التوافقية. هذه المفاهيم، التي يُفترض بها نظرياً حماية الشراكة بين المكونات، تحوّلت عملياً إلى أداة لفرض الفيتو الطائفي، وتعطيل الإرادة الوطنية، حيث يتطلب اتخاذ القرارات إجماعاً مستحيلاً، مما يخدم مصالح الأطراف الممسكة بمفاصل التعطيل، ويحول دون بروز سلطة تنفيذية فاعلة.

أمّا في الأنظمة الحديثة، فلا تُقاس السلطة بهوية شاغلها، بل بطبيعة الوظيفة الدستورية التي يمارسها. وهكذا تقوم الدولة على ثلاث سلطات واضحة:

- السلطة التنفيذية التي تحكم وتنفّذ السياسات.
- السلطة التشريعية التي تشرّع وتراقب الأداء الحكومي.
- السلطة القضائية التي تفسّر الدستور وتضمن سيادة القانون.

هذه "الترويكّا الحقيقية" هي الضامن للاستقرار، وتبادل الرقابة، وبناء المؤسسات. وغيابها أو اختلالها يؤدّي مباشرة إلى العرقلة والتعطيل والانهيّار، وخير دليل على ذلك هو لبنان.

ففي لبنان خلّقت ترويكّا الرئاسات قشرة شكلية تُظهر ثلاث رئاسات، بينما تخفي واقعاً مريراً وأكثر تعقيداً خلاصته:

- سلطة تنفيذية برأسين تتجاذبها الخلافات وتكاد لا تستقرّ أبداً.
- سلطة تشريعية مقيدة وشبه مستقرّة بيد واحدة.
- سلطة قضائية مفترضة دستورياً، ولكنّها عملياً منقوصة ومُستتبعة بالسياسة، لا بالمؤسسات.

نتيجة ذلك، أصبحت الترويكّا اللبنانية عقبة أمام بناء مؤسسات فعّالة، ومانعاً ذاتياً لأيّ إصلاح حقيقي. فهي لا تؤمّن التوازن، ولا تنتج الاستقرار، بل تستخدم العرقلة وسيلة، والتأخير أسلوباً، والتعطيل طريقة حياة.

سلطة برئيسين ورئيس بسلطتين

١. الرئاسة المارونية والرئاسة السنيّة: مشاركة في السلطة التنفيذية

على الرغم من أنّ الدستور يوزّع بعض الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، إلا أنّهما يتشاطران في الجوهر سلطة واحدة فقط، وهي التنفيذية. وهذه السلطة تعاني من شلل شبه دائم يعود لأسباب كثيرة منها:

- الفراغات المتكررة والطويلة في رئاسة الجمهورية.
- التعقيدات الطائفية والمناطقية والسياسية في تشكيل الحكومات.
- الفراغات المتكررة في وجود حكومات كاملة الصلاحيات بحيث تعيش البلاد في ظل حكومات تصريف أعمال لفترات طويلة جداً.
- تضارب التفسيرات حول الصلاحيات.
- هشاشة موقع رئيس الحكومة في ظل التجاذبات السياسية.

كل ذلك يجعل السلطة التنفيذية ضعيفة وعرضة للتعطيل المتكرّر، ممّا يحدّ من قدرتها على فرض السياسات العامة، أو حتى إنتاج الاستقرار لمواطنيها بالحدود الدنيا.

٢. الرئاسة الشيعية: إمساك بالسلطة التشريعية وجوهر السلطة القضائية

يمسك رئيس مجلس النواب بالسلطة التشريعية منذ عام ١٩٩٢ بطرق أقلّ ما يقال فيها أنها لا تحترم الممارسة الديمقراطية، ولا تراعي المفاهيم الحديثة للعمل البرلماني الشفاف. هذه الهيمنة الطويلة الأمد تقوم على الكثير من الارتجال والاستنسابية، وتعتمد وسائل كثيرة من بينها:

- التحكّم بجدول أعمال المجلس.
- التفرّد في فتح الجلسات وإقفالها.
- إغلاق مجلس النواب لمدد طويلة.
- إدارة آليات التصويت بأشكال مبهمّة.
- ضبط المهل الدستورية انتقائياً.
- التفرّد بطرح القوانين أو تجميدها.

لكن النفوذ التشريعي للرئاسة الشيعية لا يُظهِر الصورة الحقيقية لمدى نفوذها الفعلي. فالجزء الآخر — وهو الأكثر خطورة على توازن السلطات — هو إلحاق تفسير الدستور بالمجلس النيابي بدل أن يكون بيد سلطة قضائية مستقلة، مما يجعل من المجلس النيابي نظرياً، ورئيسه فعلياً، حكماً وطرفاً في آن واحد، وهذا أمر في غاية الخطورة لا ينبغي أن يستمرّ إذا كان لبنان يطمح في الوصول إلى مصاف الدول الحديثة.

أمّا المجلس الدستوري، فدوره محدود للغاية: فهو هيئة محاصصة لا تتحرك من تلقاء نفسها، وهو لا يملك صلاحيات المحاكم الدستورية العليا في الدول الحديثة، ولا يمارس الفصل النهائي في النزاعات الدستورية بطريقة مجرّدة وحاسمة. علاوة على ذلك، لا يقتصر الاختلال على المجلس الدستوري فحسب، بل ينسحب على رأس الهرم القضائي نفسه. فمجلس القضاء الأعلى، المسؤول عن تعيين القضاة وترقيتهم وتأديبهم، يقع عملياً تحت وطأة التوازنات الطائفية والتدخلات السياسية، بحيث يتم توزيع

أعضائه في الكواليس لضمان توازن القوى الحزبية. وهذا يضمن أن السلطة القضائية — بدلاً من أن تكون سلطة مستقلة ضامنة لسيادة القانون — تظل مُلحقة بالنظام السياسي ومختَرقة من قِبل الأطراف المتنفذة، ما يحول دون أية مساءلة حقيقية.

وفي الخلاصة، باتت الرئاسة الشيعية عملياً ممسكة بسلطتين: التشريعية بشكل شبه كامل، والقضائية إلحاقاً عبر التحكم بتفسير الدستور. بينما تتشارك الرئاسة الأخرى في سلطة تنفيذية واحدة تعاني التعطيل المتكرر.

العوامل الإضافية في "طبشة" ميزان التأثير

إلى جانب اختلال توزيع السلطات، هناك عناصر أخرى تعزّز بشكل واضح نفوذ الثنائي الشيعي داخل الدولة:

١. الفيتو المالي

يبدو كأن وزارة المالية قد تكرّست، بالعرف، لوزير شيعي كأمر واقع ومستدام، وقد تحوّلت هذه الوزارة إلى مركز تأثير يتيح تعطيل أو تمرير الموازنات، والاتفاقيات المالية، والصرف، والمراسيم الأساسية. وقد بات توقيع وزير المالية "شرطاً إلزامياً" في العديد من القرارات المحورية، ما يجعل من "الفيتو المالي" أداة نفوذ سياسي حقيقية لا يتمنّع بها أي طرف آخر.

٢. السلاح غير الشرعي

ما زال حزب الله يمتلك قوة عسكرية مستقلة عن الدولة، وهذا عنصر أساسي في اختلال موازين القوى بين المكوّنات اللبنانية يؤثر في قرارات الحرب والسلم والتفاوض مع الأطراف الخارجية والسياسات العامة. هذا النفوذ النوعي يضاف إلى العناصر الأخرى لخلق واقعاً سياسياً لا يتمتع به أي مكوّن لبناني آخر.

خاتمة: نحو الانتقال من "المظلومية" إلى الدولة القادرة

عند مراجعة الصورة كاملة — ترويكاً رئاسات شكلية، سلطة تنفيذية ضعيفة، سلطة تشريعية ممسوكة، سلطة قضائية ملحقة، مجلس دستوري مُقَيّد، فيتو مالي، وسلاح خارج الدولة — يتبيّن أنّ ميزان التأثير الحقيقي في لبنان يميل بوضوح لصالح القوى السياسية الشيعية، خلافاً لسردية "الحرمان" التي تتردد بكثرة.

وعليه، فإصلاح الدولة لا يبدأ من إعادة توزيع الحصص الطائفية ودسترتها، بل من:

- إعادة بناء السلطات واستقلالها بعضاً عن بعض.
- إلغاء الأعراف المناقضة نصّاً وروحاً لاتفاق الطائف.
- تفعيل السلطة القضائية لتصبح مستقلة تماماً وموازية للسلطتين التشريعية والتنفيذية.
- حصر السلاح بيد الدولة.
- تمكين المؤسسات من العمل خارج الاصطفافات.
- التخلي عن خطاب "المظلومية الطائفية"، ومعالجة "مظلومية الدولة" غير القادرة.

فالدولة القادرة وحدها تحمي الجميع، وتوفّر شروط الاستقرار، وتنقل المواطن إلى المواطنة، حيث يصبح شريكاً في المجتمع، لا مجرد رقم في حصّة طائفية.